«وسوف تضطر الصناعة الاسرائيلية الى مواجهة واردات منافسة رخيصة الثمن. لذلك، سوف تشق لنفسها طريقاً نحو فروع ومنتجات تتفوق فيها اسرائيل على الدول المجاورة بشكل بارز، من حيث الخبرة والكفاءة التكنولوجية. وبهذا يستمر اتجاه التطور الحالي في الاقتصاد الاسرائيلي، وفيه يزداد سنوياً، وبأطراد، نصيب المنتجات المطورة من مجموع الصادرات الكلية الاسرائيلية. كما ان هناك مجالاً آخر، حيث يتوقع ان يحدث فيه نشاط تصديري، هو مجال الخبرات وانشاء المصانع في البلدان العربية».

وعلى ذلك، فان الصحيفة ترى ان تقسيم العمل المستقبلي بين البلاد العربية واسرائيل، هو ان تتخصص الدول العربية في انتاج يحتاج الى قوى عاملة كبيرة (صناعات كثيفة العمالة) في مقابل تخصص اسرائيل، وباستمرار، في انتاج السلع المطوّرة (وانشاء المصانع)، أي كثيفة رأس المال، والتي تحتاج الى خبرات عالية المهارة.

الضفة الغربية وغزة، كسوق للمنتجات الاسرائيلية

مثّلت الضفة الغربية، منذ احتلالها سنة ١٩٦٧، سوقاً هامة للصادرات الاسرائيلية؛ كما مثّلت صلة غير مباشرة بينها وبين اقتصاديات كل من الاردن والدول العربية الأخرى، خاصة المنتجة للنفط[٦].

فالاراضي المحتلة تصدر الى الاردن والخليج العربي منتجات بحوالى مئة مليون دولار سنوياً، من الخضر والفاكهة، خاصة مع سياسة الجسور المفتوحة. وتجلب الضفة الغربية من التجارة والسياحة حوالى مليار دولار سنوياً. وعلى صعيد عوائد العاملين الفلسطينيين في الخليج (٢٠ ألف عامل) فقد بلغت هذه العوائد ٢٠٠ مليون دولار، في فترة ١٩٧٨/١٩٧٩.

أما بخصوص واردات الضفة الغربية وغزة من اسرائيل فقد بلغت حوالى ٩٠ بالمئة من اجمالي وارداتها؛ كما ان ٦٢ بالمئة من صادرات الضفة وغزة تذهب الى اسرائيل.

وقد هدفت السياسة الاقتصادية الاسرائيلية في المناطق المحتلة الى:

(أ) جعل هذه المناطق امتداداً حيوياً للسوق الاسرائيلية (خاصة للانتاج الصناعي)، وبذلك تحقق مزايا الانتاج الكبير (large scale). وحتى مع بقاء الجسور المفتوحة بين الاردن والضفة الغربية، فان اسرائيل تضع حواجز جمركية وادارية وأمنية حالت، بالفعل، دون دخول المنتجات الصناعية من الضفة الشرقية.

(ب) اضعاف انتاج المنتجات الزراعية العربية المنافسة للانتاج الزراعي الاسرائيلي، نظراً الى انخفاض تكاليف الانتاج الزراعي العربي.

(ج) تبنّي سياسة لاستخدام العمال العرب في اسرائيل تؤدي الى: زيادة تكاليف الانتاج الصناعي، والزراعي، في المناطق المحتلة؛ وتوسيع السوق (مع زيادة الاجور) أمام المنتجات الاسرائيلية؛ وجعل العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل والاراضي المحتلة نموذجاً يحتذى به للتعامل في المستقبل مع الدول العربية الأخرى.

مصر كسوق للمنتجات الاسرائيلية

ارتبطت اتفاقية السلام مع مصر بضرورة تحقيق علاقات اقتصادية وتبادل تجاري كامل